

UNIS/NAR/1456
10 آذار/مارس 2022

تحت الحظر حتى يوم الخميس 10 آذار/مارس 2022، الساعة 11:00 بتوقيت وسط أوروبا

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تحذر من التدفقات المالية غير المشروعة التي تقوض المجتمعات والصلة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتعاطي المخدرات

ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام 2021 أنها:

- تُعرب عن قلقها إزاء التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها السلبي واسع النطاق على المجتمع والتنمية؛
- تحذر من أن ملايين الدولارات تضيع سنوياً بسبب التدفقات المالية غير المشروعة وتحصل عليها الجماعات الإجرامية المنظمة، مما يضر بوجه خاص بالدول النامية؛
- تجد أدلة متزايدة على وجود صلة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتعاطي المخدرات، لأن منصات التواصل الاجتماعي توفر فرصاً جديدة لشراء المواد الخاضعة للمراقبة، وتضفي رونقاً على السلوك السلبي؛
- لا تزال تشعر بالقلق إزاء وجود تباينات إقليمية في توافر الأدوية المسكنة للألم وتدعو الحكومات إلى ضمان تحقيق التكافؤ في الحصول عليها؛
- تحذر من أوجه قصور كبيرة في الضوابط المفروضة على صنع السلائف الكيميائية وتجارتها وتوزيعها، وتحث الحكومات على تحسين الأطر التنظيمية.

فيينا، 10 آذار/مارس (دائرة الأمم المتحدة للإعلام) - حذرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) في تقريرها السنوي لسنة 2021 من أن التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات تؤثر تأثيراً سلبياً واسع النطاق على المجتمع، إذ تحول الأموال عن الاقتصاد، وتقضي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تؤثر تأثيراً سلبياً واسعاً على المجتمع

يلقي التقرير السنوي لعام 2021 نظرة مفصلة على التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات ويلاحظ تأثيراً سلبياً واسع النطاق على المجتمع - من الفساد والرشوة إلى زيادة الجريمة المنظمة والعنف والفقر وعدم المساواة.

وقالت رئيسة الهيئة، جاغجيت بافاديا، "رأت الهيئة أن التدفقات المالية غير المشروعة جديرة باهتمام وتدقيق خاصين لأن الاتجار بالمخدرات نشاط مربح للغاية للجماعات الإجرامية المنظمة، ولأن هذه الجماعات تعتمد على التدفقات المالية غير المشروعة لتوسيع أنشطتها الإجرامية ودعم استمرارها".

وتظهر البيانات أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات الاتجار بالمخدرات تشهد أيضاً مستويات عالية من عدم الاستقرار والعنف والجريمة. ولمواجهة الآثار السلبية والتكلفة البشرية، تدعو الهيئة الحكومات إلى التصدي لجميع مراحل الاتجار بالمخدرات - من الإنتاج والزراعة إلى البيع وإخفاء الأرباح غير القانونية.

والتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات تحوّل الموارد أيضاً بعيداً عن المبادرات اللازمة للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا بدوره يضعف الحكم الرشيد ويزيد من تفاقم عدم المساواة.

وللحد من هذه التدفقات المالية غير المشروعة، تدعو الهيئة الحكومات إلى التضامن من أجل مكافحة الجريمة المنظمة وتبادل المعلومات الاستخباراتية على الصعيد الدولي. ومثلما قالت رئيسة الهيئة جاغجيت بافاديا: "لأن التدفقات المالية غير المشروعة لا تعترف بالحدود ولا بالجنسيات، يلزم اتخاذ إجراءات جماعية بشأنها".

التدفقات المالية غير المشروعة تلحق ضرراً أكبر بالدول النامية؛ أهداف التنمية المستدامة تُعرقل

يسلط التقرير الضوء على أن ملايين الدولارات تضيع سنوياً لصالح الجماعات الإجرامية المنظمة. والتدفق غير المشروع لرأس المال إلى الخارج يلحق ضرراً أكبر بالدول النامية، التي تشتد حاجتها إلى الأموال من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر وعدم المساواة. وفي أفريقيا، ترتفع تكلفة التدفقات المالية غير المشروعة بوجه خاص، وتؤثر تأثيراً سلبياً على تنمية دول كثيرة. ويقدر أن التدفقات المالية غير المشروعة تسبب ضياع 88,6 بليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يمثل نحو 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وهذا المبلغ يعادل تقريباً مجموع التدفقات السنوية الإجمالية الداخلة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكذلك تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى ضياع الموارد الثمينة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتستنزف الموارد العمومية وتقوض الجهود الرامية إلى حشد الأموال من أجل التنمية.

وتهيب الهيئة على وجه الاستعجال بالحكومات أن تضع أولوية للتدفقات المالية غير المشروعة وتحمي الأموال والموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتتصدى للآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

التكنولوجيات الجديدة تسهل النقل غير المشروع للأموال

بفضل التكنولوجيات الجديدة، مثل العملات الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول وخدمات المحفظة الإلكترونية، أصبح التحويل الدولي للأموال أسهل وأسرع. ولكن هذه الوسائل صارت أيضاً تحجب هوية المستخدمين والعمليات، فأوجدت بذلك سبلاً جديدة للتدفقات المالية غير المشروعة. وتحذر الهيئة من أن الجماعات الإجرامية المنظمة أصبحت تستغل هذه التكنولوجيات الجديدة لإخفاء المصادر الأصلية للأموال غير المشروعة وزيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن.

ينبغي معالجة الصلة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتعاطي المخدرات

في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021، تبحث الهيئة الأدلة المتزايدة على وجود صلة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتعاطي المخدرات. وقالت رئيسة الهيئة، جاغجيت بافاديا "يخلص التقرير السنوي إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تتوقف فحسب عند تعزيز السلوكيات السلبية المتعلقة بتعاطي المخدرات بإضافة رونق على هذه السلوكيات، بل توفر لمستخدميها أيضاً فرصة شراء القنب ومسكنات الألم الموصوفة طبيًا وغيرها من المواد الخاضعة للمراقبة عبر منصات كثيرة".

ويكتسي هذا التطور أهمية بالغة للشباب، فهم المستخدمون الرئيسيون لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، وهم أيضاً الفئة العمرية التي تسجل معدلات عالية لتعاطي المخدرات. وتدعو الهيئة الحكومات إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في تنظيم هذه المنصات. وتدعو الهيئة جهات القطاع الخاص إلى إدارة منصات وتتنظيمها ذاتياً والحد من الإعلان لصالح استعمال المخدرات لأغراض غير طبية والترويج له. وقالت جاغجيت بافاديا: "ذلك من الضروري أن يعالج هذا الأمر لصالح المستخدمين الآن وكذلك للأجيال القادمة التي ستعود استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي الاجتماعية في الحياة اليومية".

لا تزال الشواغل قائمة إزاء التفاوتات الإقليمية في توافر أدوية تخفيف الألم

تؤكد تحليلات الاستهلاك الإجمالي للمسكنات الأفيونية التي تستعمل لتخفيف الألم استمرار التفاوتات الكبيرة بين المناطق. وتجد الهيئة أن استهلاك المسكنات الأفيونية يتركز كله تقريباً في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين يظل استهلاك المناطق الأخرى من العالم غير كاف في كثير من الأحيان، ولا يلبي الاحتياجات الطبية لسكانها. وتدعو الهيئة الحكومات إلى بذل المزيد من الجهد لتوفير ما يكفي من الأدوية، وتطلب إلى البلدان الأوفر موارد أن تساعد البلدان الأقل موارد في ضمان الحصول على العقاقير المخدرة.

الهيئة تدعو إلى فهم جماعي لمفاهيم إلغاء التجريم وإلغاء العقاب والإباحة

قالت رئيسة الهيئة، جاغجيت بافاديا: "لقد ألغى العديد من الدول الأعضاء التجريم والعقاب فيما يتعلق باستعمال القنب لأغراض غير طبية. وقد فسرت كيانات عديدة ذلك على أنه إباحة لتعاطي القنب لأغراض غير طبية".

ولمعالجة ذلك، تبرز الهيئة في تقريرها مدى الحاجة إلى فهم جماعي لمفاهيم الإباحة وإلغاء التجريم وإلغاء العقاب وفقاً لاتفاقيات مكافحة المخدرات. وتشدّد الهيئة على أن التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات بتدابير متناسبة ومتوازنة ينبغي أن يكون مبدأً يسترشد به في مسائل العدالة الجنائية مع الاحترام لحقوق الإنسان ومراعاة الرفاه العام. وشددت رئيسة الهيئة على أن "إباحة تعاطي القنب لأغراض غير طبية أمر يتعارض مع اتفاقيات مراقبة المخدرات".

برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة يشجع على تبادل المعلومات على الصعيد العالمي

يشجع برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) على تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون من أجل منع وصول المواد الخطرة إلى الأسواق الاستهلاكية. وتبين التقارير كيف عزز البرنامج التحقيقات ويسر التعاون الدولي مما أفضى إلى عمليات ضبط واحتجازات وملاحقات قضائية وتعطيل لشبكات اتجار دولية. وقد أدت الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تحصل على الدعم بواسطة برنامج غريدس إلى استبعاد مئات من بائعي المواد الخطرة من منصات التجارة الإلكترونية، مما قلل من توافر المواد الخطرة التي تصل إلى المستعملين النهائيين.

تقرير السلائف

تحت الهيئة في تقريرها عن السلائف لعام 2021، على ضرورة تعزيز الضوابط والأطر التنظيمية الوطنية لمراقبة السلائف الكيميائية. وأظهرت دراسة استقصائية أجرتها الهيئة في حزيران/يونيه 2021 أوجه قصور كبيرة في الضوابط المفروضة على صنع السلائف الكيميائية وتجارها وتوزيعها على الصعيد المحلي. وهذا الافتقار إلى ضوابط الرقابة يتيح للمتجرين الحصول بسهولة أكبر على السلائف الكيميائية في السوق القانونية.

وجميع مناطق العالم يُعثر فيها الآن على مواد كيميائية غير مجدولة يمكن استخدامها كبدايل للسلائف الخاضعة للمراقبة من أجل صنع المخدرات غير المشروع. وتشدّد الهيئة على أن تطور الصنع غير المشروع للمخدرات يتطلب اتخاذ إجراءات عالمية ويجب التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة. وتواصل الهيئة دعم وتشجيع مبادرات أفضل الممارسات العالمية في مجال التعاون مع الدوائر الصناعية بشأن السلائف.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) هي هيئة شبه قضائية مستقلة مكلفة بتعزيز ورصد امتثال الحكومات للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. أنشئت الهيئة بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، وينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء الهيئة البالغ عددهم ثلاثة عشر عضواً بصفتهم الشخصية ولفترات عضوية تمتد خمس سنوات.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعناوين التالية:

أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

هاتف استعلامات وسائط الإعلام: 26060 4163 (+43-1)

البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

الموقع الإلكتروني: www.incb.org